



رؤية إستراتيجية لمهمة الإشراف في الجامعة الجزائرية في ظل نظام ل.م.د (L.M.D)

بومنقار مراد: أستاذ محاضر "أ"
رانية هادف: طالبة دكتوراه
كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية
جامعة باجي مختار- عنابة

ملخص:

يواجه التعليم العالي الجزائري ونحن نلج القرن الواحد والعشرين تحديات ورهانات حاضرة ومستقبلية، فرضتها العولمة والثورة التكنولوجية والمعلوماتية المتسارعة الحاصلة في العالم، ويحكم أن الجزائر هي إحدى دول العالم وُجب عليها الخضوع لواقع التغيير مخيرة أم مجبرة، الأمر الذي يجعل من التعليم العالي (الجامعة الجزائرية) مُلزماً بإيجاد صيغ جديدة للتعاون وإعادة النظر في عدة مجالات وخاصة من ناحية: التنظيم، المناهج، البرامج وكل ما يتصل بالعملية التكوينية لإعداد الإطارات المؤهلة لمسايرة التطور السريع، وذلك من خلال استيراد نظاماً كان مجهولاً في أوله، غامض المعالم في بدايته وهو ما يعرف بنظام ال(ل.م.د) ولذلك جاءت دراستنا تهدف الى التعرف مهمة الإشراف في الجامعة الجزائرية في ظل نظام ل.م.د (L.M.D).
الكلمات المفتاحية: نظام ل.م.د، مهنة الإشراف.

Abstract

By the 21th century, the higher education in Algeria faces now and in the future stakes and challenges, imposed by both Globalization and technological revolution, in addition to the rapid information occurring in the world, However as Algeria considered one of the countries in the world, It has to bow to the reality of change, which makes higher education (Algerian University) obliged to find new forms for cooperation, and reconsider in many areas,

particularly in terms of: organization, curriculum, programs and everything related to the training process in the reason of prepare the eligible frameworks to keep pace with the rapid development, this comes through importing a program which was unknown at the beginning, with mysterious pillars at the start, this is which called the LMD program, therefore our study was aimed to recognize the task of supervising in the Algerian University under the LMD program.

Key words : LMD system, Profession supervision

مقدمة :

لقد حمل الإصلاح الذي شهدته الجزائر في منظومة التعليم العالي (نظام ل.م.د.) بين طياته مفاهيم ومصطلحات جديدة قد يتعذر في بعض الأحيان على غير المتمرس فهمها، منها القروض، والوحدة التعليمية، والمسار الأكاديمي وفرق التكوين (التأطير أو الإشراف)... وغيرها، ونظام ل.م.د جاء كتحصيل حاصل للإصلاحات التي خضعت لها المنظومة التربوية حيث كان حتمية خاضعة لعاملين، أولهما عامل عالمي فرضته السياسة العالمية الجديدة، والعامل الثاني: هو عامل داخلي، هذان العاملان جعلتا الجامعة الجزائرية أمام أمرين كلاهما صعب، الأول هو إتباع النظام بما فيه من محاسن ومساوئ دون النظر في المعطيات الواقعية، والقيام بإسقاط إشعاعي لهذا النظام على البيئة الجامعية الجزائرية كما استورد، والثاني هو الامتناع عن تطبيقه سيجعل الجامعة الجزائرية أمام مواقف لا يحمد عقابها منها ما هو تابع لنظام العالم ومنها ما هو خاضع للإصلاحات التربوية، فكانت الحتمية الأولى هي المجسدة فعلياً وذلك مع بؤادر سنة 2004. ومن خلال ما سبق سنسلط الضوء في هذه الأوراق البحثية على:

- مفهوم الإشراف على الطلبة في ظل نظام L.M.D.

- ما هي مهمة الأستاذ المشرف؟ وما هي الصعوبات التي يواجهها كل من المشرف والمشرف عليه (الطالب)؟

- وفي الختام نحاول وضع بعض الاستراتيجيات لإدارة تلك الصعوبات والتخفيف من حدتها.

أولاً: لمحة عن نظام (ل.م.د. L.M.D)

1- المسار التاريخي لتطور نظام L.M.D

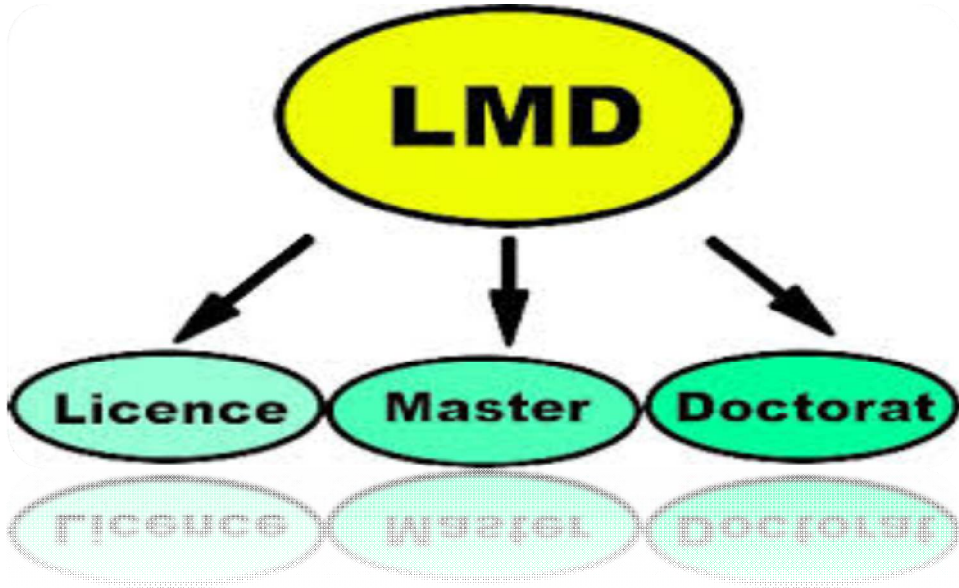
نشأ نظام ل.م.د (ليسانس، ماستر، دكتوراه) في البلدان الأنجلو- ساكسيونية، لدواعي تحسين نوعية التعليم العالي، وهو نظام معتمد منذ زمن طويل في جامعات أمريكا الشمالية وكندا، والجامعات البريطانية، ودخل هذا النظام حيز التنفيذ في أوروبا في السنوات

الأخيرة ابتداءً من سنة 1998 في جامعة السربون بفرنسا ، ومنذ أن شرعت 40 وزارة لدول أوروبية في إصلاح أنظمتها الجامعية عملت على جعلها متقاربة من أجل خلق فضاء جامعي أوروبي موحد في 2010¹. وقد تم تبني نظام (ل.م.د) في الجزائر ابتداء من السنة الجامعية 2002/2003، والتي تمت في إطار الندوات الجهوية الجامعية، وكذا تنظيم ملتقيات وأيام دراسية على مستوى الجامعات، كما نظمت عدة لقاءات أخرى بمشاركة خبراء دوليين من جامعات كندية وأمريكية وفرنسية وبريطانية².

2- خصائص ومميزات نظام ل.م.د:

يتميز نظام L.M.D بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن بقية الأنظمة (النظام الكلاسيكي) أهمها:

1- **هيكلية جديدة للتعليم:** وهي هيكلية بسيطة تتيح مقروئية أفضل للشهادات في سوق العمل. وتتمحور في ثلاث أطوار للتكوين:



- طور أول يتوج بشهادة ليسانس.
- طور ثاني يتوج بشهادة الماستر.
- طور ثالث يتوج بشهادة الدكتوراه.

2- إعادة تنظيم التعليم:

ينظم التعليم العالي في سداسيات، يتضمن وحدات تعليمية، وتجمع التكوينات في ميادين تكوين، وميدان التكوين هو بناء متجانس يغطي عدة تخصصات، تقدم التكوينات في شكل عروض تكوين تتفرع إلى: ميدان، فرع، تخصص، وتحصيل التعليم العالي في نظام ل.م.د لا يقاس بسنوات الدراسة وإنما بأرصدة إذ يجب اكتساب:

- 180 رصيдаً للحصول على الليسانس والأرصدة هي وحدة حساب تسمح بقياس عمل الطالب خلال السداسي (دروس، أعمال موجهة، أعمال تطبيقية، تربص، بحث، عمل شخصي...)، والأرصدة قابلة للإكتساب والتحويل من مسار لآخر.
- يجب اكتساب 120 رصيдаً للحصول على الماستر³.

3- الهدف العام لنظام (ل.م.د) :

من منظور أهداف الإصلاح في التعليم العالي ونظام (L.M.D) فإنه ينتظر أن تتحول أدوار الطالب من متلقي للدروس والمعلومات وتسجيلها إلى مشارك فعال وخلاق في العملية التعليمية من خلال كونه يصبح (يناقش، ويحاور، ويعرض أفكاره بحرية، ينتقد أفكار قائمة ويعرض أفكار بديلة، قادر على التفاعل مع تكنولوجيا العصر، يساهم في إنتاج المعرفة وتطويرها...).

ومن خلال عرضنا وبشكل موجز لأساسيات نظام (ل.م.د) حسب ما تقتضيه الأطوار الثلاثة (ليسانس، ماستر، دكتوراه)، ومن أجل إنجاح هذه الأطوار وحصول على مخرجات ذات مواصفات وجودة عالية وُجِبَ على الهيئات المعنية بمرافقة الطالب منذ الوهلة الأولى في خضم هذا النظام وذلك من خلال المرافقة الجيدة للطلاب المبتدئ أو ما يعرف بمهمة الإشراف والتي يكون لها درجة عالية من الفعالية في بداية كل طور من الأطوار الثلاثة السالفة الذكر.

ثانياً: الإشراف

1-تعريف الإشراف:

الإشراف بصفة عامة هو فن من فنون التسيير، وتتمثل أهمية الإشراف بشكل عام في عملية المرافقة كما ذكرنا سابقاً التي يقوم بها الأستاذ المشرف لصالح الطالب منذ لحظة التحاقه بالجامعة (توجيهات عامة)، وتعرف على أنها "تلك العلاقة التكوينية بين أستاذ مشرف ومتعلم (شخص مفرد أو مجموعة صغيرة)، في حالة تعلم"⁴، فالعملية في جوهرها متمثلة في تقديم مجموعة من المعلومات العملية (توعوية، إرشادية، توجيهية...) للطلاب المبتدئ في الجامعة.

أما القانون الجزائري، فيعرف الإشراف في المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 09-03 كالتالي: "يعدّ الإشراف مهمة متابعة ومرافقة دائمة للطالب بهدف تمكينه من الاندماج في الحياة الجامعية وتسهيل حصوله على المعلومات حول عالم الشغل⁵. فالعلاقة تكون بين مشرف وطالب، والهدف منها هو مساعدة الطالب على ولوج الجامعة في أحسن الظروف، ومزاولة دروسه بشكل سلس وسهل. ونجد مصطلح الإشراف يقابله في اللغة الفرنسية مصطلح "Tutora" و بالانجليزية "Tutoring"⁶.

2- من هم المعنيون بمهمة الإشراف؟

يعود أول نص يتحدث على مهمة الإشراف إلى المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429، الموافق ل 03 مايو سنة 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ المشرف، خاصة المادة 08 منه التي تنص على "أنه يمكن دعوة الأساتذة الباحثين، في إطار التكوين العالي في الطور الأول المنصوص عليه في القانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 149 الموافق ل 04 أفريل سنة 1999 المعدل والمتمم لممارسة الإشراف الذي يتطلب متابعة دائمة للطالب⁷. ومن خلال هذا النص القانوني نلاحظ أن المشرع الجزائري جعل مهمة الإشراف من مهام الأستاذ الباحث، ولكنه لم يقدم صيغة الوجوب في ذلك "حيث قال يمكن"، أي عملية الإشراف ومراقبة الطالب ليس شرطاً وجوباً ومقصورة على الأستاذ، ولكنه ترك تلك المسؤولية لجهات إدارية أخرى لم يحددها تفصيلاً.

في حين عند استقرار نصوص مهمة الإشراف، يتضح أنها عادة ما تستند أيضاً للطلبة، خاصة المتقدمين في مسارهم الدراسي، (بين الطلبة في حد ذاتهم)، وهذا ما أخذ به المشرع الجزائري في النص رقم 09-03 حيث يقول في مادته الرابعة: "يمكن دعوة المسجلين لنيل شهادة الماستر أو الدكتوراه في الجامعة، عند الحاجة، للقيام بمهمة الإشراف تحت مسؤولية أستاذ باحث مكلف بالإشراف⁸. وهنا نلاحظ أن المشرع حدد مهمة الأستاذ الباحث في متابعة المشرفين، إضافة إلى إمكانية إشرافه المباشر على الطلبة.

3- أسباب اعتماد مهنة الإشراف في الجامعة :

تكاد تخلو الجامعة الجزائرية من فكرة مرافقة الطالب أو الإشراف عليه إلا في مواقف قليلة، لكن نظراً للضروريات والمستجدات التي فرضتها الإصلاحات التعليمية الجديدة أصبحت مرافقة الطلبة أمر ملّح ومهمة واجبة وذلك بغية تحقيق مردودية عالية في التعليم العالي. ومن الأمور التي استدعت الاهتمام بتطبيق هذه المهنة حيز التطبيق نذكر ما يلي:

3-1/ ارتفاع نسبة الرسوب الدراسي:

تتفق معظم الدراسات على أن نسب الرسوب في الأطوار الأولى الجامعية هي التي فرضت فكرة الإشراف في الجامعة، فالجامعة هي المسؤولة عن وصول الطالب لتلك الحالة، لذا وجب مرافقته إلى أن يصل إلى بر الأمان، لذلك يعتبر الإشراف حتمية لا مفر منها.

3-2/ تزايد عدد الطلبة في الجامعات:

نظراً للعدد الكبير من الطلبة الذي يلتحق بالجامعات ومن مختلف المستويات العمرية منهم الصغار والكبار، العمال والطلبة، وفي مختلف التخصصات والتوجهات (بكالوريا علوم، بكالوريا آداب، بكالوريا تقني...) وهو الأمر الذي جعل من الجامعات الفرنسية تأخذ بعملية الإشراف - هذه - حتى قبل ظهور نظام ل.م.د تحت مسميات (المرافقة Accompagnement)، وذلك بتوجيه تلاميذ الثانوية قبل وبعد دخولهم للجامعة بأيام مفتوحة⁹، لكن بعد ظهور نظام ل.م.د تطورت الممارسة إلى ما يسمى بالإشراف.

3-3- ظهور ل.م.د وإنشاء مسارات قصيرة:

إذا كان -الإشراف- كممارسة قديم نوعاً ما فإنه لم يفرض نفسه في الجامعات الأوروبية إلا من خلال الإصلاحات الجديدة وظهور نظام L.M.D، حيث يعتبر إجراء ليس بالجديد في حياة الجامعات لكنه متضمن بالأشياء ذات الصلة ب ل.م.د الذي يولي له أهمية خاصة¹⁰، فهذا النظام له خصوصيات تميزه عن غيره (النظام الكلاسيكي) بدايتها مرافقة الطالب المبتدئ ومتابعته لرفع حظوظ نجاحه، وهذا بدوره فرضته عوامل لصيقة بنظام ل.م.د أهمها ضيق الوقت للمسارات التكوينية للطلاب مقارنة مع نظيره الكلاسيكي تتلخص في 03 سنوات في الطور الأول (ليسانييس)، وهذا الأمر استدعى تدخل دور المشرف المرافق للطلاب أكثر من أي وقت وخاصة فيما يتعلق باستثمار الوقت بشكل جيد لصالح الطالب من أجل أداء معرفي وتحصيلي في نهاية الطور الأول.

4- مهام المشرف:

حدّدت مهام المشرف حسب المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق ل 3 مايو 2008 في مادته الثامنة (08) في ثلاث نقاط، وهي كالتالي¹¹ :
-مساعدة الطالب في عمله الشخصي (تنظيم وتسيير جدول توقيته وتعلم وسائل العمل الخاصة بالجامعة...).
-مساعدة الطالب في أداء عمله التوثيقي (التحكم في الآلات الببليوغرافية واستعمال المكتبة).

- مساعدة الطالب على اكتساب تقنيات التقييم والتكوين الذاتيين.
- إزالة الغموض والالتباسات المتعلقة بقوانين نظام ل.م.د وذلك من خلال شرح أهم نصوص هذا النظام للطالب بما فيه من مصطلحات ومفاهيم مثل: القرض، الوحدة التعليمية، المادة والسداسي، المواظبة... والغرض المنشود من ذلك مساعدة الطالب على التأقلم والتكيف مع هذه المفاهيم الجديدة بالنسبة إليه.
- كما يكمن دور المشرف أيضاً في عملية التوجيه والإرشاد وخاصة فيما يتعلق بأهم الهيئات والمصالح التي يجب على الطالب التعرف عليها بمجرد التحاقه بالجامعة مثل إدارة الجامعة، قسم البيداغوجيا، إدارة القسم وغيرها.
- وهناك بعض المهام المتعلقة بالتحصيل العلمي المباشر والتي يمكن حصرها في:
 - **الجانب البيداغوجي:** وذلك من خلال مرافقة الطالب في التعلم وتنظيم عمله الشخصي، ومساعدته على بناء مساره التكويني.
 - أ/ **مرافقة الطالب في عملية التعلم وتنظيم عمله الشخصي:** وتكون هذه المرافقة بإرشاد الطالب إلى تقنيات التعلم مثل: كيفية تسجيل رؤوس الأقلام، أهمية مراجعة محاضراته وانجاز أعماله الموجهة، المواظبة وأهمية المشاركة والاجتهادات الشخصية وخاصة في ظل نظام ل.م.د.
 - ب/ **مساعدته على بناء مساره التكويني:** ويكون ذلك عادة في الحيرة التي تنتاب الطالب أثناء اختياره للتخصصات الفرعية التي يتضمنها ميدان تخصصه وخاصة أثناء الانتقال من السنة الأولى جامعي (جدع مشترك، ونهاية الطور الأول خاصة السداسي الخامس والسادس) واختيار احد التوجهات التي يتضمنها التخصص وهذه المرحلة تعد فعلا من أصعب المراحل بالنسبة للطالب كونه يجهل معنى ذلك، وبالتالي يجد نفسه في حيرة مما يؤثر ذلك على حالته النفسية، وهذه النقطة فعلا قد عشناها كطلبة، ولكن مع الأسف لم نجد اليد المرافقة التي تخرجنا إلى بر الأمان والاختيار الأفضل.
 - هذا إضافة إلى أن هناك جانب يعتبر من أهم الجوانب التي تحتاج المتابعة والإشراف وتتمثل في الحالة النفسية للطالب أي الجانب النفسي ويتمثل في تحفيز الطالب على متابعة مساره التكويني وذلك من خلال غرس الثقة في نفسه وتشجيعه على مواصلة مساره التعليمي وإعطائه صورة ايجابية عن قدراته والتي يجب تقويتها وتتميتها، والهدف من وراء ذلك هو مساعدته على الاندماج في الوسط الجامعي وخلق روح العمل الجماعي، وهذا العمل يقتصر على مهمة المشرف وقدرته على تحقيق ذلك.

- في حين نجد مهمة المشرف بالنسبة للطلاب وخاصة في ظل نظام (L.M.D) تتوقف أيضاً من ناحية رسم المعالم وتحديد له الآفاق المستقبلية أثناء تخرجه وذلك من خلال إعطائه نظرة ايجابية لما بعد التخرج.

5-عوائق عملية الإشراف:

من بين الصعوبات التي تعرقل السير الجيد لمهمة الإشراف وخاصة في ظل الإصلاحات التي عرفتها الجامعة الجزائرية وبالضبط مع ظهور نظام ل.م.د نذكر مايلي:

1-**العائق البشري:** يمكن التمييز بين نوعين من العناصر البشرية التي تقف أمام مسيرة مهمة الإشراف وتعيق من فعاليتها وهما: الأساتذة والطلبة. أما عن الأستاذ فقد يكون كعقبة تحول بين مهمة الإشراف في حالة عدم التكوين بأبجديات المهمة من جهة (الإشراف)، ونقص المعلومة عنها وعن أهم النصوص القانونية التي يتضمنها نظام ل.م.د من جهة ثانية، وهذا ما يؤثر سلباً على إنجاح وفعالية مهمة الإشراف. في حين قد يكون الطالب هو العائق على الرغم من أنه المستفيد الأول من هذه المهمة، وذلك من خلال العزوف عن الحضور وعدم التقيد بما يجب أن يكونوا عليه وعدم التجاوب لمبادئ مهمة الإشراف وهذا طبعاً لصالحهم بالدرجة الأولى مما يعيق من نجاعة وأهمية نتائجها، وكنماذج واقعية لهذا العائق العزوف عن الحضور في المحاضرات وبشكل معمم وهذا ما يطرح إشكالا عميقا في الجامعات.

2-**العائق المادي:** من حيث الوسائل، حيث تذكر المادة 07 من المرسوم التنفيذي 03-09 أن الجامعة يجب أن تضع تحت تصرف المشرف وسائل لضمان مهمته وعلى الخصوص:

-فضاء ملائم للاتصال بالطلاب.

-النصوص التنظيمية التي تنظم السير البيداغوجي والإداري للجامعة.

-شفافية المعلومات المتعلقة بأشكال التكوين المقترحة من مؤسسات التكوين العالي الأخرى.

-كل معلومة مفيدة حول المحيط الاجتماعي - الاقتصادي لتوجيه الطالب في اختياراته في مساره التكويني والأكاديمي¹².

-هذا إضافة إلى افتقار الجامعات إلى أهم مطلب تقتضيه الحياة الجامعية في العصر الحديث وهو عدم قدرة الجامعة الجزائرية من توفير أساليب البحث العلمي بطرق معاصرة وخلوها من فضاء العالم الإلكتروني (شبكات الانترنت) والتي تسهل من مهمة الإشراف وتفتح آفاقاً جديدة للطلاب للتكوين عن بعد.

-ناهيك على غموض قوانين نظام ل.م.د وعدم شفافيتها بالنسبة للأستاذ والطالب على حد سواء.

-لذلك وجب علينا وضع مجموعة من الاقتراحات والسبل التي نتمنى أن تأخذها الهيئات والسلطات المعنية حيز التنفيذ والتطبيق وأن لا تبقى مجرد حبراً على ورق، حتى يكون جدوى من نظام ل.م.د ويحقق جودة عالية في الأوساط الجامعية الجزائرية والتي يمكن إيجازها فيمايلي:

-شرح معالم نظام ل.م.د وإزالة غموض قوانينه للتلاميذ وخاصة في المرحلة الثانوية وعلى وجه الخصوص للسنوات النهائية، ويكون ذلك في شكل تقديم دروس مثلاً بالتنسيق بين الجامعات والثانويات والغرض من ذلك تهيئة الأرضية للطالب.

- الاهتمام بمهمة الإشراف وذلك من خلال تعيين لجان الإشراف على مستوى كل الجامعات من أجل مرافقة الطالب وتنفيذ مساره التكويني.

-تكوين الأساتذة في نظام ل.م.د ومهمة الإشراف، وذلك من خلال دورات تدريبية وتربصات بشكل دوري.

-توفير فضاءات توعوية كقاعات الانترنت وتخصيص مكاتب تسهل عملية الاتصال بين الأستاذ المشرف والطالب.

-الاختيار الأنسب للأستاذ المكلف بعملية الإشراف .

خاتمة:

في بحثنا هذا تم التطرق إلى لمحة عن نظام ل.م.د. وتحديد أهم معالمه، وبعد ذلك تم التطرق إلى مفهوم الإشراف وأهم المهام المكلف بها المشرف، وخاصة في ظل الإصلاحات الجديدة التي عرفتها منظمات التعليم العالي بالجزائر، والتي إرتأينا ومن خلال المعالجة الفعلية لواقع معاش مدى أهمية هذه المهنة، والتي كثيراً ما يتوقف نجاحها على حل الكثير من المشاكل التي يعيشها الطالب وتكون له مصدر إحباط وخاصة مع معالم نظام L.M.D وما يحتويه من غموض سواء في المفاهيم والمصطلحات التي يتضمنها أو من حيث طريقة الانتقال من طور إلى طور آخر أو في نهاية كل سداسي(ليسانس، ماستر)، وكل ذلك يكون عديم الفعالية من غير عملية الإشراف والمتابعة، لذلك وجب الاهتمام بها وتطبيقها كما نص عليها المشرع التنفيذي فهي ستساعد لا محالة، على تنمية القدرات الإنتاجية للجامعة الجزائرية بما يزيد من وزنها ومصادقيتها بطريقة موضوعية وهذا حلم كل أستاذ أو طالب أو مسؤول.

الهوامش:

- 1- بوخيبة قوي، إمكانات تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، دراسة حالة، الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول حول جودة التعليم العالي في الوطن العربي، جامعة الزرقاء، الأردن 2011، ص 10.
- 2- منصور الزين، الرهانات الأساسية لتفعيل الإصلاح الجامعي الجزائري في تجسير الفجوة بين التعليم وسوق العمل، جامعة البليدة- منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2013.
- 3- المرجع نفسه ص 287.
- 4- Tutorat <http://fr.Wikipedia.org/Wiki/Tutora>.
- 5- المرسوم التنفيذي رقم 09-03 المؤرخ في 06 محرم عام 1430 الموافق ل 3 يناير سنة 2009، والذي يوضح مهمة الإشراف ويحدد كفاءات تنفيذها، المادة 02.
- 6- المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق ل 3 مايو سنة 2008. المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، المادة 08.
- 7- المرسوم التنفيذي رقم 09 - 03 المؤرخ في 6 محرم عام 1430 الموافق ل 3 يناير سنة 2009. والذي يوضح مهمة الإشراف ويحدد كفاءات تنفيذها، المادة 04.
- 8- فرحات بلولي، مهمة الإشراف في ظل نظام ل.م.د، مداخلة قدمت في اليوم الدراسي حول إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام، الواقع والآفاق، 2013، الجزائر ص 26.
- 9- Abou Fofan ; pour une organisation pratique de Tutorat dans le système LMD en Afrique , p 16.
- 10- فرحات بلولي، مرجع سابق، ص 27.
- 11- المرجع نفسه، ص 27.
- 12- المرسوم التنفيذي رقم 09-03 المؤرخ في 6 محرم عام 1430 الموافق ل 3 يناير سنة 2009، والذي يوضح مهمة الإشراف ويحدد كفاءات تنفيذها، المادة 07.